



## الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(المادة 100 من الدستور)

**مجلس النواب - الاثنين 19 ذي القعدة 1440 (22 يوليوز 2019)**

جواب رئيس الحكومة

الدكتور سعد الدين العثماني

### السؤال المحوري الثاني

#### "السياسة المائية"

- 2.....تمهيد
- 4.....أولا- مرتكزات السياسة المائية ببلادنا
- 5.....ثانيا- أبرز تدابير المخطط الوطني للماء
1. التحكم في الطلب على الماء 5
2. تنمية العرض المائي الوطني 6
- 6.....أ- مواصلة تعبئة المياه السطحية عبر إنجاز السدود
- 7.....ب- تنمية مصادر المياه غير الاعتيادية
3. المحافظة على الموارد المائية السطحية والجوفية 9
- 9.....ثالثا- البرنامج الأولوي للتزويد بالماء الشروب وماء السقي
1. مكونات البرنامج 9
2. آليات حكامه البرنامج 10
- 11.....رابعا- تقوية التزود بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي

بسم الله الرحمن الرحيم،  
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين؛

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،  
السيدات والسادة النواب المحترمين،

## تمهيد

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة النواب المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة في موضوع "السياسة المائية". وهو موضوع له أهمية كبرى بالنظر للدور الحيوي للماء، الذي هو سر الوجود وأصل الحياة مصداقا لقوله تعالى "وجعلنا من الماء كل شيء حي"، وبالنظر كذلك إلى التحديات الكبرى التي يطرحها تدبير ندرة المياه في وضمان الأمن المائي في العالم بأسره في ظل التقلبات المناخية التي يشهدها عالمنا اليوم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المغرب يوجد ضمن الدول التي تعاني من الضغط المائي بنسبة تتراوح ما بين 25 و75%.

ولا تخفى عليكم العناية الخاصة التي يولمها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله للحفاظ على الماء، وضمان الأمن المائي، اعتبارا لدوره الرئيسي في التنمية والاستقرار، في ظل الدينامية الهامة التي يشهدها الاقتصاد الوطني ولا سيما في قطاعي السياحة والصناعة، وما يتطلب ذلك من تعزيز قدرة التزود بالماء.

وفي هذا الإطار، فقد أكد جلالته في خطابه السامي بمناسبة الذكرى 19 لعيد العرش المجيد (2018) على "الحفاظ على الموارد الاستراتيجية لبلادنا وتثمينها، وفي مقدمتها الماء، اعتبارا لدوره الرئيسي في التنمية والاستقرار". كما أضاف جلالته أن "المخطط الوطني للماء، يجب أن يعالج مختلف الإشكالات المرتبطة بالموارد المائية خلال الثلاثين سنة القادمة"، وأن "الحكومة والمؤسسات المختصة، مطالبة باتخاذ تدابير استعجالية، وتعبئة كل الوسائل لمعالجة الحالات الطارئة، المتعلقة بالنقص في تزويد السكان بالماء الصالح للشرب، وتوفير مياه سقي المواشي، خاصة في فصل الصيف".

وفي نفس السياق، فقد حرص جلالته على ترأس جلسة عمل لدراسة إشكالية الماء يوم الخميس 18 أبريل 2019، والذي أعطى فيه جلالته توجيهاته السامية للحكومة قصد "استكمال البرنامج الوطني الأولوي المتعلق بالماء وتدييره، والذي يتعين أن يولي اهتماما خاصا لتأمين تزويد المراكز التي تعرف خصاصا مزمنًا في الماء". وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، وفي إطار تنزيل البرنامج الحكومي، فقد جعلت الحكومة السياسة المائية في صميم اهتماماتها من خلال جملة من التدابير الرامية إلى تنمية العرض المائي، ولا سيما من خلال:

- إعداد واعتماد المخطط الوطني للماء وتفعيل برامجه؛
- تدبير الطلب على الماء بالرفع من مردودية شبكات توزيع الماء الصالح للشرب ومواصلة تحويل نظم السقي التقليدي إلى نظم السقي الموضوعي لـ 50 ألف هكتار سنويا؛
- تنمية العرض المائي ومواصلة تعزيز البنية التحتية والمنشآت المائية، من خلال:

- مواصلة إنجاز السدود الكبرى، بإنجاز 15 سدا مبرمجا بمعدل 3 سدود في السنة في الفترة الممتدة بين 2017 و2021؛
- إنجاز عشرة سدود صغرى سنويا للمساهمة في تلبية الحاجيات إلى الماء الشروب بالعالم القروي والري وتغذية الفرشات المائية؛
- مواصلة إنجاز الدراسات المتعلقة بمشروع تحويل المياه من أحواض الشمال إلى الوسط، مع السعي إلى إيجاد آليات ومصادر التمويل؛
- تنويع مصادر التزويد بالماء وتشجيع مصادر المياه غير التقليدية.

ولعرض مكونات السياسة المائية ببلادنا سواء على المدى البعيد أو على المدى القريب والمتوسط، سأتطرق تباعا لمرتكزات السياسة المائية ببلادنا (أولا)، وأبرز التدابير المضمنة في المخطط الوطني للماء (ثانيا)، ثم استعراض مضامين البرنامج

الأولوي للتزويد بالماء الشروب وماء السقي (ثالثا)، قبل عرض برنامج تقوية التزود بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي (رابعا).

## أولا- مرتكزات السياسة المائية ببلادنا

من المعلوم أن مسألة التحكم في الماء ببلادنا تكتسي طابعا حيويا نظرا لصعوبة الظروف المناخية، إذ يتميز النظام الهيدرولوجي ببلادنا بتباين توزيع الموارد المائية في المجال كما في الزمان، مع تعاقب فترات ممطرة وفترات جفاف يمكن أن تستمر لعدة سنوات.

وتقدر الموارد المائية الاجمالية المتجددة بالمغرب ب 22 مليار متر مكعب في السنة، تشمل 18 مليار متر مكعب من المياه السطحية، و 4 مليار متر مكعب من المياه الجوفية.

وفي ظل هذه الظروف الطبيعية، نهج المغرب سياسة مائية، ارتكزت أساسا على تعبئة الموارد المائية السطحية عبر إنجاز تجهيزات مائية كبرى لتخزين المياه أثناء فترات الوفرة مكنته من توفير الماء الشروب والصناعي وكذلك تلبية الحاجيات من مياه الري، وبالتالي تأمين التزويد بالماء وتجاوز فترات الجفاف بأقل الأضرار الاقتصادية والاجتماعية.

ومن أجل استمرارية تلبية حاجيات البلاد من الماء ومواكبة الأوراش الكبرى التي أطلقها المغرب وتفادي حدوث اختلال التوازن بين العرض والطلب على الماء، تم إعداد مشاريع وثنائق التخطيط والمتمثلة في المخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة للموارد المائية على صعيد الأحواض المائية، ومشروع المخطط الوطني الأولوي للماء على المستوى الوطني، الذي حدد الأولويات الوطنية وبرامج العمل التي تهدف إلى تلبية الحاجيات المائية للبلاد في أفق سنة 2030.

ويهدف إرساء سياسة استباقية لتخطيط وتديبر الماء على المدى المتوسط والبعيد، وللائمة المخطط الوطني للماء مع مقتضيات القانون الجديد المتعلق

بالماء، فإن الحكومة تعمل حاليا على تحيينه ومراجعتها، بهدف التوفر على تخطيط استباقي مائي على الصعيد الوطني لضمان الأمن المائي الوطني في أفق 2050. ويرتكز هذا المخطط، الذي يحدد الأولويات الوطنية وبرامج العمل بالنسبة للمدى الزمني الذي يغطيه، على ثلاث محاور أساسية:

- التحكم في الطلب على الماء؛
- تنمية العرض المائي؛
- المحافظة على الموارد المائية السطحية والجوفية والمجال الطبيعي ومحاربة التلوث والتأقلم مع تقلبات الطقس.

وسأتطرق بتفصيل لهذه العناصر في الفقرات التالية.

## ثانيا- أبرز تدابير المخطط الوطني للماء

### 1. التحكم في الطلب على الماء

وذلك من خلال برامج عمل في مجال تدبير الاقتصاد في الماء لبلوغ اقتصاد 207 مليون متر مكعب خلال الفترة 2019-2026، بما فيه الماء الصالح للشرب والماء الموجه للري، ورفع المعدل الوطني لمردوديات شبكات توزيع الماء الصالح بنسبة 78 % في أفق 2026.

وفي مجال الاقتصاد في ماء الري، وضع مخطط المغرب الأخضر تئمين واقتصاد الماء في صلب اهتماماته، عبر تبني سياسة جديدة في الري من أجل عصرنة وتطوير البنيات التحتية للسقي، حيث تمت بلورة عدة برامج مهيكلية في مجال الري، يمكن إجمالها على الشكل التالي:

- تأهيل وتحديث شبكات الري لتسهيل عمليات تحويل نظم الري من الري الإنجذابي إلى الري الموضعي بوتيرة 50000 هكتار في السنة، وذلك من أجل

الوصول الى تجهيز حوالي 50 % من المساحة الاجمالية المهيأة على الصعيد الوطني بهذه التقنية بحلول سنة 2020 و70 % بحلول سنة 2030؛

■ تشجيع الفلاحين على تبني مزروعات ذات مردودية عالية، وتحسين مردودية قنوات جر ونقل مياه الري، وكذا توعية وتأطير الفلاحين من أجل استعمال التكنولوجيات المقتصدة للماء.

وقد بلغت المساحة المجهزة حاليا بالسقي الموضعي حوالي 560 ألف هكتار موزعة على جميع جهات المملكة. هذا، بالإضافة إلى عصرنة شبكات الري بدوائر الري الكبير، والتي شملت مساحة 123 ألف هكتار موزعة على 6 جهات (طنجة - تطوان - الحسيمة، وبني ملال - خنيفرة، والدار البيضاء - سطات، والرباط - سلا - القنيطرة، ومراكش - آسفي، وسوس ماسة). ويبقى الهدف هو بلوغ 940 ألف هكتار في أفق 2026، أي ما يعادل اقتصاد 2,5 مليار متر مكعب سنويا.

## 2. تنمية العرض المائي الوطني

يتم التركيز على تنمية العرض المائي من خلال جملة من التدابير، من أهمها:

### أ- مواصلة تعبئة المياه السطحية عبر إنجاز السدود

من أجل تعزيز الرصيد الوطني المهم من التجهيزات الهيدرولوجية، والذي يتكون حاليا من 145 سدا كبيرا بسعة تخزينية إجمالية تقدر بـ 18.6 مليار متر مكعب، و125 سدا صغيرا، فيما يوجد 14 سدا كبيرا بسعة تخزينية إجمالية تبلغ 2,72 مليار متر مكعب، و30 سدا صغيرا بسعة تخزينية إجمالية تبلغ 21,85 مليار متر مكعب، في طور الإنجاز.

ونظرا للدور المهم التي تضطلع به السدود الكبرى والصغرى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحلية، وحماية البنيات التحتية والأراضي الفلاحية من الفيضانات، وتوفير الطاقة الكهرومائية، فقد تقرر إنجاز السدود الكبرى بمعدل 2 إلى 3 سدود في السنة، ومواصلة إنجاز السدود الصغرى وفق مقاربة تشاركية مع

الجهات والجماعات الترابية والمستفيدين من أجل المزيد من النجاعة وديمومة استغلال هذه المنشآت في ظروف جيدة. وقد تم جرد 900 موقع سد صغير وتلي في مجموع التراب الوطني.

وفيما يخص إنجاز السدود الكبرى، فقد تم إنهاء إنجاز أشغال 3 سدود كبرى بأقاليم ميدلت والعرّاش وتطوان بكلفة إجمالية بلغت 3 مليار و567 مليون درهم وتقوم الوزارة بإنهاء إنجاز أشغال سد ولجة السلطان بإقليم الخميسات وسد تيمقوت بإقليم الرشيدية كما تواصل إنجاز أشغال 13 سدا كبيرا بأقاليم تارودانت والعرّاش وتطوان والرشيدية وصفرو وزاكورة وتنغير والخميسات وجرسيف والحسيمة وكلميم والعيون وشيشاوة والحوز وكذا الشروع في إنجاز أشغال تعليية سد محمد الخامس بإقليم وجدة وأشغال سد سيدي عبو بإقليم تاونات.

أما بالنسبة للسدود الصغرى، فقد تم إنهاء إنجاز أشغال 4 سدود صغرى ومتوسطة بأقاليم بنسليمان والحسيمة والرحامنة والحوز بكلفة مالية إجمالية بلغت 166 مليون درهم والوزارة منكبّة على مواصلة إنجاز أشغال بناء 23 سدود صغرى ومتوسطة بمختلف أقاليم المملكة وتقدر الكلفة المالية الإجمالية لإنجاز هذه السدود ب 570 مليون درهم. ومن المتوقع أن يتم كذلك إنجاز أشغال عدة سدود صغرى وتلية خلال الفترة الممتدة ما بين 2019 و2026 بغلاف مالي يقدر ب 600 مليون درهما سنويا في إطار تفعيل مضامين مشروع اتفاقية-إطار بشراكة مع وزارة الداخلية، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ووزارة التجهيز والنقل واللوجيستك والماء.

## ب-تنمية مصادر المياه غير الاعتيادية

لاسيما من خلال:

✓ إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، وذلك عبر تبني برنامج وطني مندمج للتطهير السائل وإعادة استعمال المياه العادمة (PNAM). ويقدر حجم المياه العادمة الممكن استغلاله بطريقة مباشرة وغير مباشرة في أفق سنة 2050،

بحوالي 600 مليون متر مكعب. وفي إطار العمل لبلوغ هذا الهدف تم إبرام مجموعة من الاتفاقيات لإنجاز مشاريع إعادة استعمال المياه العادمة، وخاصة في مجال سقي ملاعب الغولف والمساحات الخضراء. وقد دخلت بالفعل العديد من هذه المشاريع في طور الاستغلال.

ويهدف تنفيذ الشطر الأول من البرنامج (2019-2026) إلى تعبئة 100 مليون متر مكعب في أفق 2026. ويبلغ عدد المشاريع المبرمجة 87 مشروعاً، منها 22 مشروع لسقي ملاعب الغولف.

✓ **تحلية مياه البحر**، باعتباره حلاً بديلاً وتنافسياً في العديد من مناطق المغرب لتقوية تزويد المدن الساحلية بالماء، وذلك بهدف استغلال الشريط الساحلي الذي تتوفر عليه بلادنا، والذي يمتد على طول 3 500 كلم، واستثمار التطور الإيجابي لكلفة هذه التقنية.

وقد تم إنشاء 4 محطات لتحلية مياه البحر (طانطان، أخفنيير، العيون، بوجدور) بقدرة إنتاج إجمالية تناهز 17 مليون متر مكعب في السنة لتقوية التزويد بالماء الصالح للشرب و26 مليون مكعب في السنة للأغراض الصناعية. كما أن مشاريع محطات أخرى توجد في طور الإنجاز بكل من العيون والحسيمة وسيدي إفني وطرفاية بقدرة إنتاج إجمالية تصل إلى 19.4 مليون متر مكعب في السنة، وأكادير-شتوكة بقدرة إنتاج إجمالية تصل إلى 100 مليون متر مكعب في السنة في المرحلة الأولى و146 مليون متر مكعب في السنة في مرحلة ثانية، كما سيتم برمجة ثلاث محطات جديدة بكل من الدار البيضاء وآسفي والداخلة.

وستمكن الحلول والإجراءات المقترحة في مشروع المخطط الأولوي للماء، من تلبية الحاجيات الضرورية، بالإضافة إلى ضمان التزويد بالماء في مختلف الظروف المناخية، خاصة في فترات الجفاف. فتنوع مصادر التزويد بين ما هو اعتيادي وغير اعتيادي سيسهم في التقليل من ارتهاق توفر المياه الصالحة للشرب بكمية التساقطات المطرية.

### 3. المحافظة على الموارد المائية السطحية والجوفية

في هذا الإطار، يتم العمل على وضع وتفعيل مخططات عمل تهم المحافظة على الموارد المائية السطحية والجوفية والمجال الطبيعي ومحاربة التلوث والتأقلم مع تقلبات الطقس، عبر تشجيع الحكامة الجيدة فيما يتصل باستعمال المياه الجوفية، وحماية البحيرات الطبيعية والمحافظة على الواحات والمناطق الرطبة، وتسريع تفعيل البرنامج الوطني للتطهير السائل، بالإضافة إلى تنفيذ البرنامج الوطني للحماية من الفيضانات، ووضع برامج هيكلية لتدبير الموارد المائية خلال وقت الخصاص.

### ثالثا- البرنامج الأولوي للتزويد بالماء الشروب وماء السقي

ولضمان تزويد البلاد بمياه الشرب والسقي على المدى القصير والمتوسط، وتنفيذا للتوجهات الملكية السامية بشأن ضمان تزويد البلاد بمياه الشرب والسقي على المدى القصير والمتوسط، قامت الحكومة بإعداد البرنامج الأولوي للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي للفترة الممتدة بين 2019 و2026، وذلك في إطار تشاوري بين المؤسسات والإدارات المعنية. وقد تم تشكيل لجنة وزارية برئاسة رئيس الحكومة، عقدت عدة اجتماعات من أجل إعداد هذا البرنامج.

#### 1. مكونات البرنامج

يتمحور البرنامج الأولوي للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي حول الأهداف الأساسية التالية:

- تنمية العرض المائي أساسا بالسدود؛
- تدبير الطلب وتثمين الماء؛
- تقوية التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي؛
- إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة.

وقد تم إنجاز جرد شامل للخصائص في التزويد بالماء الصالح للشرب، بهدف تقييم وضعية العجز في التزويد بالماء الصالح للشرب في المدن والمراكز والدواوير، وتحديد الحاجيات المستقبلية بهدف ضمان تزويد كافة مناطق المملكة بالماء الصالح للشرب في أفق 2026.

وتبلغ الكلفة الإجمالية للتدابير التي سطرها البرنامج 118 مليار درهم، خصص منها ما يناهز 26.7 مليار درهم لإنشاء السدود، وذلك بهدف تعزيز الرصيد الوطني من السدود بإنجاز 20 سدا كبيرا موزعة على جل التراب الوطني بسعة 5.38 مليار متر، مما سيمكن من بلوغ سعة تخزين إجمالية تقارب 25.3 مليار متر مكعب. كما يشمل البرنامج مجموعة من مشاريع تحلية مياه البحر، أهمها في جهة الدار البيضاء-سطات بقدرة إنتاج إجمالية تقدر بـ 110 مليون متر مكعب في السنة، في المرحلة الأولى. وقد تم الشروع خلال هذه السنة في إنجاز الدراسات اللازمة لإنشاء هذا المشروع في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص.

هذا، وقد بلغت حصيلة تنفيذ البرنامج الأولوي برسم سنة 2018، ما يلي:

- التزود بالماء الصالح للشرب عبر شاحنات صهريجية همت 6026 دوارا؛
- تعبئة موارد جديدة للمياه الجوفية لـ 22 مركزا؛
- تقوية إنتاج الماء 12 مركزا قرويا؛
- صيانة وتقوية شبكات توزيع الماء 34 مركزا قرويا.

## 2. آليات حكامه البرنامج

من أجل تعزيز حكامه هذا البرنامج وضمان التتبع الأمثل لمضامينه، فقد تم إرساء ثلاث آليات للحكامه على المستويين المركزي والمجالي:

أ. لجنة قيادة برئاسة رئيس الحكومة، تتولى تتبع وضعية تقدم الأشغال، وضمان الالتقائية في تنزيل المشاريع المدرجة في البرنامج؛

ب. لجنة تقنية، برئاسة وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وبمشاركة كافة القطاعات المعنية، تتولى ضمان تنسيق الإجراءات المكونة للبرنامج؛

١١١. لجان جهوية برئاسة الولاية، تتولى تتبع إنجاز المشاريع في الميدان.

## رابعة-تقوية التزود بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي.

تولي الحكومة عناية خاصة بالعالم القروي من خلال السهر على تنفيذ البرامج الوطنية لتلبية حاجيات الساكنة ومواكبة الجماعات عبر تجهيزها بالبنيات التحتية والتجهيزات الضرورية، من بينها البرنامج الوطني لتعميم تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب حيث مكنت الاستثمارات المنجزة منذ سنة 1995 والمقدرة بأكثر من 21,5 مليار درهم من الرفع من نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي من 14% سنة 1994 إلى 97% نهاية سنة 2018، حسب المعطيات الواردة عن المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، أي ما يعادل 12,9 مليون نسمة من الساكنة المستفيدة.

وللحد من آثار الجفاف الذي شهدته عدة مناطق خصوصا بالوسط القروي، وللإستجابة للحاجيات الضرورية للساكنة من الماء الشروب، تمت إجراء برنامج استعجالي خلال الفترة الصيفية لسنة 2019 اعتمادا على الاحتياجات التي تعبر عنها الأقاليم والعمالات حيث ارتكز هذا البرنامج على تزويد الساكنة بواسطة الشاحنات الصهريجية لحوالي 1,9 مليون نسمة، موزعة على حوالي 6343 دوارا و737 جماعة تنتهي إلى 54 عمالة وإقليم.

وفي هذا الإطار تم رصد مبلغ يناهز 173 مليون درهم لهذا البرنامج الاستعجالي. وتم تحقيق هذه الإنجازات بفضل انخراط جميع الفاعلين وخاصة الجماعات المحلية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وبدعم مباشر من وزارة الداخلية والقطاعات الحكومية المعنية .

وتنفيذا للتعليمات الملكية الرامية لضمان تزويد كافة ساكنة المملكة بالماء الصالح للشرب، واستنادا لنتائج الدراسات والجرد الشامل الذي تم إنجازهما لتحديد الإكراهات والحاجيات التي يعرفها قطاع الماء الشروب بالعالم القروي والمتعلقة خصوصا بنذرة الموارد المائية الجوفية ببعض المناطق والنتائج أساسا عن الآثار السلبية للتغيرات المناخية، تم إعداد البرنامج الأولي بالماء 2019-2026 الذي تضمن محورا أساسيا يتعلق بتقوية التزود بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي.

ويرمي هذا المحور إلى تعميم التزود بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي والقضاء على الهشاشة التي تعرفها بعض المناطق خصوصا خلال فترات الجفاف وذلك من خلال تسريع وتيرة إنجاز البرامج المسطرة من طرف مختلف المتدخلين واعتماد برنامج تكميلي بالنسبة للمناطق التي تعرف خصاصا في التزويد.

ويتضمن هذا المحور مواصلة تجهيز وتأهيل 160 مركزا من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وبرمجة تجهيز وتأهيل 659 مركزا من طرف الجماعات أو الفاعلين المختصين.

وكذلك مواصلة إنجاز مشاريع تزويد 10.818 دوارا من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب أو في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي وإنجاز برنامج تكميلي بهم أزيد من 7.800 دوارا لفائدة 2,7 مليون نسمة من طرف الجماعات أو الفاعلين المختصين.

أما بخصوص المناطق التي قد تتضرر من آثار الجفاف ولمواجهة الخصاص في الماء، سيتم تخصيص مبلغ 770 مليون درهم لتزويد الساكنة المستهدفة بواسطة الشاحنات الصهرجية.

وتقدر التكلفة الإجمالية للبرنامج المتعلق بتقوية التزود بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي خلال الفترة 2019-2026 بحوالي 26,80 مليار درهم ستساهم الدولة فيه بما يناهز 16,3 مليار درهم.

وختاماً، لا بد من التأكيد على التزام الحكومة بمواصلة تنزيل كافة التدابير الرامية إلى تحسين ترشيد الطلب على الماء وتنمية العرض المائي، وكذا الإجراءات الاستعجالية الكفيلة بضمان التزويد المنتظم بالماء الشروب وماء السقي، بما يمكن بلادنا من ضمان الأمن المائي الذي يعد أساس التنمية والاستقرار كما قال جلالة الملك حفظه الله.

والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.